

**محاولة في البحث في معنى الإيديولوجيا
وفي مآل الإيديولوجيات السائدة**

نص المحاضرة التي ألقاها كريم مروة في الخرطوم في عام
٢٠٠٦ بدعوة من الدكتور حيدر ابراهيم علي ونشرت في
العام ذاته في جريدة النهار

لا أدري إذا كان أمراً غريباً أم أمراً طبيعياً أن يكثر الحديث عن "نهاية عصر الإيديولوجيات" مقترنً بالحديث عن "نهاية التاريخ". إذ ما العلاقة بين هذين المفهومين في تلازمهما وفي اعتبارهما - هكذا ببساطة! - في مستوى المسلمتين غير القابلتين للجدل؟ لكن الغرابة تزول عندما يتحدّد الزمن الذي أُطلقَ فيه لهذين المفهومين العنان. فهذا الزمن، كما نعلم، هو مطلع العقد الأخير من القرن الماضي الذي انهار فيه جدارُ برلين وانهارت، في أعقاب انهياره، التجربة الاشتراكية في مركزها الأساس، الاتحاد السوفييتي السابق، وفي مجمل البلدان التي تبنت النموذج السوفييتي للاشتراكية وشكّلت مع الاتحاد السوفييتي ما سُمّي بـ"المنظومة الاشتراكية العالمية". هكذا، في هذا التحديد الزمني لبروز هذين المفهومين وفي تلازمهما، تعود الأمور إلى نصابها الصحيح وتتضح صورثها.

عندما أصدر المفكر الياباني - الأميركي فرنسيس فوكوياما كتابه "نهاية التاريخ" تلقّفته وسائل الإعلام في كلّ مكان، وتلقّفه المتفقون من الاتجاهات والتيارات الفكرية كلّها. وقد كان للمفكرين العرب دورٌ بارز في هذا الاستقبال "الاحتفالي" للكتاب. فتنبّئ بعضهم، من دون جدل، أفكاره كلّها، فيما تحفّظ آخرون على هذه الأفكار من دون نقاش حقيقي معها. لكن هذه الأفكار اعتبرت في مجملها في ذلك الحين حدث العصر. وهذا بالضبط ما حصل لكتاب المفكر الأميركي الليبرالي صموئيل هنتنغتون صدام الحضارات: إذ تلقّفه الجميع في كلّ مكان، وفي بلداننا العربية بخاصة، واعتبر الكثيرون أنّ أفكاره هي، مثل أفكار فوكوياما، أفكار العصر الجديد، في ما يشبه مسلمة من المسلمات أو بديهية من البديهيات. وكان كلّ من المفكرين الأميركيين يعبر، بطريقته وفي موضوع بحثه، عمّا يعتبره كلّ منهما عناصر جديدة ذات طبيعة تاريخية تتصل بحقبة ما بعد انهيار التجربة الاشتراكية، من جهة، وتتصل، من جهة ثانية، بسمة العصر الجديد، عصر انتصار الليبرالية الجديدة في زمن العولمة بعامة، وفي زمن العولمة الرأسمالية بخاصة. وهما يشيران بذلك إلى أنّ تاريخ حقبة طويلة، متصلة بوجود الاتحاد السوفييتي وبالمنظومة الاشتراكية العالمية، انتهت وأخلت مكانها لحقبة جديدة مختلفة عنها بالكامل من حيث الوجهة والغاية، ومختلفة عنها من حيث الاتجاه التاريخي على وجه الخصوص. واعتبر الكثيرون من المروّجين لفكرة "نهاية التاريخ" (التي بدأ مُطْلَقُها فوكوياما نفسه يعيد النظر في تحديده لها) أنّ زوال الاتحاد السوفييتي كتجربة اشتراكية قد أنهى فكرة ماركس الأصلية حول إمكان تغيير مجرى التاريخ في اتجاه معاكس للحقب الماضية كلّها، أي في الاتجاه الذي يحقّق التقدم للبشرية والسعادة للبشر، مستندين في حكمهم هذا إلى ما كان يُروّج له باسم تلك التجربة الاشتراكية، وعلى أساس أفكار ماركس، من أنّ سمة العصر بعد انتصار ثورة أكتوبر هي الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية،

ليؤكدوا بأن سقوط الاتحاد السوفييتي وفشل التجربة الاشتراكية قد أعادا حركة التاريخ إلى اتجاهها الأصلي، أي إلى الاتجاه الذي يعبر فيه النظام الرأسمالي عن جوهره في الشكل العام الذي يتخذه التطور في شتى مجالاته وتتخذ العلاقات بين البشر في شتى جوانبها. إذ ما إن أشرف القرن على الانتهاء حتى تغيرت سمّة العصر واقعياً وصار الانتقال من الاشتراكية إلى الرأسمالية هو سمّة الحقبة الراهنة.

وفي رأبي أنّ كلاً من المفكرين الأمريكيين، ومثلها جميع الذين تبنوا أفكارهما حول "نهاية التاريخ" وحول "صدام الحضارات"، قد تسرعوا كثيراً في تقديم استنتاجاتهم حول العصر الجديد الذي تدخل فيه البشرية، كما تسرعوا في إطلاق العنان لأحكام لا يكفي أن يجري الاستناد فيها إلى بعض الأحداث، حتى الكبيرة المهمة منها، مثل انهيار الاتحاد السوفييتي، للجزم بأن هذه الأحكام والأفكار التي تستند إليها قد صارت من حقائق التاريخ المطلقة. وأكاد أجزم بأن هذا التسرع في إطلاق تلك الأحكام لم يكن مصادفة ولا كان عملاً اعتباطياً؛ بل إنني أسمح لنفسي بالقول إنّ إطلاق مثل تلك الأحكام والأفكار كان عملاً إيديولوجياً بامتياز: إنه تأسيس لإيديولوجيا جديدة على أنقاض ما اعتبره هؤلاء المفكرون الليبراليون إيديولوجيا انتهى زمانها إمّا بالفشل وإمّا بأنها قامت بدورها وانتهى هذا الدور، فأخلت المكان لإيديولوجيا جديدة أكثر ارتباطاً بالعصر وبتحولاته.

لا، لم يُنه فشل التجربة الاشتراكية - وهي الأولى من نوعها في تاريخ العالم - حلم البشرية في السعي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، مقرونةً بالتقدم وبالحرية الحقيقية لبني البشر. بل إنّ أفكار ماركس، حتى وإن شاخ الكثير منها وانتهى زمانه، ستبقى من أعظم ما أنتجه الفكر الإنساني في الألفية الثانية؛ وهو ما يتمثل في عبقرية هذا المفكر الكبير الذي وضع، بمشروعه لتغيير العالم، الأسس لمستقبل جديد للبشرية سيستمر الجهد في العصور المقبلة لوضعه على الطريق الموصلة إلى الأهداف الكبيرة التي يشر بها. في اختصار، إنّ كلّ حديث عن "انتهاء عصر الإيديولوجيا" هو إيديولوجيا بكلّ ما للكلمة من معنى.

فلنرجع في هذا السياق من البحث إلى القواميس والموسوعات لنحدّد، استناداً إليها، المعنى الحقيقي لكلمة "إيديولوجيا". فماذا تقول القواميس والموسوعات في تحديد معنى هذه الكلمة؟ في الحقيقة، لم أجد في القواميس المتداولة ذكراً لهذه الكلمة. لكن بعض الموسوعات الكبرى تقدم تفسيراتٍ وتأويلاتٍ شتى لها ولوظيفة استعمالها. لكن ما لفت نظري هو إقرار عدد من المفكرين المعاصرين شبه المؤكّد، على امتداد القرنين التاسع عشر والعشرين، بأنّ أصل كلمة "إيديولوجيا" هو الجمع بين كلمة *idée* أي "فكرة"، وكلمة *logos* اليونانية، أي "العلم". لذلك يكون المعنى الأصلي للكلمة هو "علم الأفكار" أو، في الأصح محاولة إضفاء أصحاب الأفكار طابعاً "علمياً"

على أفكارهم هذه لكي يجعلوا منها عقائد ثابتة راسخة، فلسفية كانت أم دينية أم أخلاقية من أنواع أخرى مختلفة.

وفي معزل عن المعنى الذي يحدده المفكرون لكلمة "إيديولوجيا" (وهو التحديد الذي لا نستطيع إلا أن نحترم اجتهادهم في اختياره)، فإننا ملزمون بأن نرى، في التاريخ الحديث خصوصاً، كيف جرى استخدام هذا المصطلح. وبصفتي اشتراكياً مخضرمًا، ولأنني انتميت إلى الاشتراكية استناداً إلى مرجعيتها الأساسية التي عبرت عنها أفكار ماركس وكتابات والمفاهيم التي أطلقها، فإنني معني بالدرجة الأولى بأن أنطلق في بحثي هذا من هذه المرجعية الفكرية ومن الممارسة praxis التي اعتبرها ماركس مقياساً أساسياً لصحة النظرية. كما أنني معني من الناحية التاريخية بأن آخذ في الاعتبار في بحثي هذا التجربة الاشتراكية التي استندت إلى هذه المرجعية، لكنّها شوّتها في النظرية وفي الممارسة، حتى انهارت بعد ثلاثة أرباع القرن من قيامها بسبب أخطائها الفادحة. وهي، أي هذه التجربة، كانت لدى قيامها، على امتداد سنوات وجودها وحتى بعد سقوطها، حدثاً تاريخياً بالغ الأهمية والدلالة، وهي ستبقى كذلك على مرّ العصور.

جميعنا يعلم أنّ فكرة ماركس الأساسية، التي عبرت عنها كتاباته وحولها الفكر الماركسي السائد إلى عقيدة بكلّ معاني الكلمة، إنّما تركز على مفصلين يحدّد بهما ماركس مجرى حركة التاريخ منذ أن أصبح للبشرية تاريخ، وصولاً إلى نهايات هذا التاريخ - إذا صحّ أنّ له نهاية -، النهايات التي تتمثّل في قيام النظام الشيوعي:

١. المفصل الأول هو الذي يحدّد فيه ماركس للتاريخ بداياته: وهو ما يتمثّل، وفق قراءته لتسلسل أحداث التاريخ، بأنّ البشرية مرّت في أربع تشكيلات اقتصادية - اجتماعية، هي: المشاعية والعبودية والإقطاعية والرأسمالية.

٢. المفصل الثاني هو الذي يحدّد فيه ماركس ما اعتبره بعض المفسّرين "نهاية التاريخ": وهو ما يتمثّل، وفق قراءة ماركس لآلية نشوء الرأسمالية وآلية تطورها، بأنّها، أي الرأسمالية، تخلق في سياق تطورها نقيضها الطبقي و"حفّار قبرها"، وأنّ التشكيلة الاقتصادية - الاجتماعية القادمة بعد الرأسمالية هي الشيوعية، التي ستنتهي عصر الطبقات، وتنتهي الصراع الطبقي، فتفتح الباب أمام عصر جديد، مختلف عن عصور التاريخ السابقة كلّها ونقيض لمساره ولاتجاه تطوره بالكامل.

وعلى الرغم من أنّ ماركس كان شديد الحذر إزاء الأحكام النهائية المطلقة لأنّ منهجه كان منهجاً مادياً جدلياً، وعلى الرغم من أنّه نبّه إلى عدم تحويل الأفكار الجديدة التي أطلقها إلى عقيدة جامدة، فإنّ الشيوعية قد تحوّلت، حتى في حياته على يد أنصاره، إلى عقيدة؛ ثم تحوّلت بعد وفاته

إلى عقيدة شبيهة بالعقيدة الدينية، في حتميتها التاريخية، وفي صيغة الانتماء إليها، وفي الطقوس التي صارت تمارس باسمها. وقد أدى هذا النمط من تحويل أفكار ماركس إلى عقيدة وإلى جعل الماركسية إيديولوجيا الشيوعيين خصوصاً، وإيديولوجيا الذين يشاركون الشيوعيين عموماً، إلى اعتبار انتصار الاشتراكية النهائي على الرأسمالية بمثابة "حتمية تاريخية".

ولا أستثني نفسي من هذا النمط في التعامل مع فكر ماركس، على الرغم من أنني كنت من المساهمين، مع رهط من رفاقي في أواسط ستينيات القرن الماضي، في إحداث تغيير جوهري في فكر الحزب الشيوعي اللبناني وفي ممارساته، تطابقاً مع فكر ماركس الأساسي وتمائزاً عنه في بعض مفاهيمه في الآن ذاته. لكن هذا التغيير في فكر الحزب الشيوعي اللبناني وفي سياساته لم يقيض له أن يعيش طويلاً؛ إذ كان للحرب الأهلية في نكوصه، وفي تعثر تطوره، وفي تخلفه سياسياً وفكرياً، وفي انفضاض جماهيره عنه بالتدريج.

إلا أن علينا، ونحن بدافع عن ماركس، أن نحمل بعض المسؤولية عن الخلل في التعامل مع فكره: وهو ما تمثل في بعض كتاباته وفي بعض مفاهيمه التي أضفى عليها صفة الديمومة. ولا بد لنا، في المقابل، من أن نعود فنؤكد بأن منهج ماركس المادي الجدلي هو الأساس في الفكر الذي ارتبط باسمه وبأنه هو الأساس الذي يستند إليه مشروعه الاشتراكي لتغيير العالم وتحويله. وإذ نؤكد على هذين الأمرين المتعلقين بفكر ماركس، فإننا نريد تسليط الضوء على المسؤولية التاريخية التي يتحملها في الوصول بالتجربة إلى نهايتها المساوية أولئك الذين جعلوا من الفكرة "علماء"، محولين العلم إلى عقيدة راسخة تشبه العقيدة الدينية؛ في حين أن الاشتراكية كانت تتسبب، كفكرة ومشروع سياسي وكمفاهيم، مثل كل فكر ومثل كل علم، إلى تاريخ محدد، وأنها مرشحة بسبب تاريخية الفكر الذي تنتمي إليه، لأن تفقد بعض عناصر صحتها ودقتها، أو حتى الكثير من هذه العناصر، مع الزمن ومع تطور الأحداث والوقائع، على اختلاف أنواعها.

وجدير بنا أن نشير، ونحن نتحدث عما آلت إليه التجربة الاشتراكية وعمّا آلت إليه فكرتها وعمّا آل إليه مشروعها - الفكرة والمشروع المرتبطان باسم ماركس -، إلى أنها كانت حدثاً تاريخياً عظيم الأهمية وإلى أن أهميتها التاريخية وآثارها لا ينتهيان بفشلها. ذلك أن المشروع الاشتراكي يشكل، بأهدافه وبالآليات التي يستند إليها لتحقيق هذه الأهداف، أول مشروع حقيقي في التاريخ يرمي إلى تحويل العدالة الاجتماعية التي تحدثت عنها العقائد الدينية كلها والأفكار والحركات الإصلاحية كلها ودعت إليها وبشّرت بقدمها - تحويلها من الفكرة والشعار المجردين ومن البيوطوبيا إلى الواقع، أي إلى الإمكان، وذلك من خلال الربط المحكم بين مفهومي العدالة والتقدم، والربط بين الفكر والpraxis، أي الممارسة، والربط المحكم بين البيوطوبيا والواقع. ولننتدكر في هذا

الإطار المقولة اللينينية الشهيرة التي تقول بأنه لا حركة ثورية من دون نظرية ثورية، ولا نظرية ثورية من دون حركة ثورية تتبناها وتتاضل لتحقيق ما تهدف إليه. وجوهر ما تشير إليه مقولة لينين هذه هو أنّ التغيير، وفق ما عبّر عنه ماركس ودعا إليه في كتاباته وفي مجمل مشروعه، إنّما يحتاج إلى فكرٍ جديٍّ يقرأ حركة التاريخ ويستخلص منها أفكاراً وطرائق عمل وحركةً وقوى ذات مصلحة في تحقيق هذا المشروع وذات قدرة على الاضطلاع بمهمة النضال لتحقيقه.

إلا أنّ جوهر ما قصدت إليه هذه المقولة هو أنّ التغيير وفق مشروع ماركس هو عملية متحركة، أي غير ثابتة وغير جامدة، وأنّ حركتها تحمل معها عناصر تجدها الدائم وشروطه واغتنائها بالجديد الذي تأتي به الأحداث والتطورات والتحوّلات التي تصيب، إيجاباً وسلباً، كلّ شيء - الأفكار وأدوات البحث والمفاهيم - وتصيب الأفراد والتجمعات البشرية وجميع الذين ينتمون إليها. ولا تُستثنى من هذه التغيّرات والتحوّلات، كما دلّت على ذلك الوقائع، العلوم الطبيعية ذاتها؛ فكيف بالعلوم الاجتماعية؟! - وهي الأكثر صلة في ميدانها بالبشر وبالتحوّلات التي تحدث في معارفهم وفي مداركهم وفي مشاعرهم وتحدث في وعيهم. وتتم هذه التحوّلات في اتجاهات مختلفة ومتناقضة، وتشارك هذه العناصر المُشار إليها جميعاً في تحديد نوع هذه الاتجاهات في التطور وفي التحوّل، ودائماً إيجاباً وسلباً، وليس بواحد منهما حصراً.

الشيوعية والاشتراكية، وأفكار ماركس، وكل فكرة تبناها أفراداً أو تبنّتها جماعات استناداً إلى أفكار ماركس أو استيحاءً منه ومنها، ليست كلّها "إيديولوجيا" بالمعنى الذي أشرت إليه آنفاً والذي حدّد به المفكرون الدلالة التي تعبّر عنها وتدل عليها كلمة "إيديولوجيا". فالإيديولوجيا، بالمعنى الذي يشير إليه هؤلاء المفكرون، هي تلك التي ترتبط أساساً بالعقائد الدينية أو تلك التي يحرص أصحاب الأفكار الفلسفية أن يضيفوا عليها طابعاً علمياً. الشيوعية والاشتراكية والأفكار التي تعود إليهما من أجل تغيير العالم هي أفكار تحمل مشروعاً للتغيير، لا حتمية تاريخية فيها وفيه من أيّ نوع ولا "نهاية للتاريخ" من أيّ نوع!

وبهذا المعنى، نستطيع القول بأنّ ما فشل ليس الإيديولوجيا الشيوعية أو الاشتراكية أو الإيديولوجيا المرتبطة بماركس وأفكاره؛ إذ إنّ ما انهار وفشل هو هذا المعنى المبتذل الذي أُضيف على أفكار التغيير باسم الاشتراكية، والذي تحوّل فيه ماركس إلى صاحب إيديولوجيا، وتحوّلت أفكاره إلى "إيديولوجيا شيوعية"، بالمعنى الديني للكلمة، انهارت مع انهيار التجربة التي حملت اسمها. وبهذا المعنى أيضاً، فإنّ ما شاع بعد انهيار التجربة الاشتراكية وما أشار إليه فوكوياما حول "نهاية التاريخ" من أنّ عصر الإيديولوجيا قد ولّى - إنّ هذا الذي شاع هو، بالمعاني كلّها، إيديولوجيا من النوع الذي تحدّث عنه وحدّده المفكرون الآنف ذكرهم لمفهوم الإيديولوجيا وحدوده.

وإذا عدنا إلى هنتنغتون حول "صدام الحضارات"، سوف نجد أنّ الفكرة المهيمنة عنده هي أنّ العالم منقسم إلى حضارات عدّة هي في جوهرها حضارات "دينية"، وأنّ هذه الحضارات المتعدّدة هي حضارات قائمة بذاتها، متفاوتة بين ما هو قديم وما هو جديد ومتقدم؛ أي أنّها غير قابلة للجدل، أي غير قابلة لاحتمالات التغيير، وغير قادرة، بسبب انغلاقها على ذاتها، على التفاعل والحوار بعضها مع بعض؛ بل إنّ كلاً منها يرفض الاعتراف بالآخر ويعتبره نقيضاً له وخصماً. ولذلك تصبح هذه الحضارات والعقائد الفلسفية التي تستند إليها في حالة "صدام" فيما بينهما لا نهاية له، ويصبح تاريخ العالم محكوماً بصراع بين الإيديولوجيات لا نهاية له ولا مجال للمصالحة بين أطرافه.

وفي قراءتي لهذا النوع من الحكم على أحداث التاريخ وتطوراتها، أستنتج بأنّه يستند إلى إيديولوجيا من نوع محدّد، ويرمي إلى أهداف محدّدة. أي أنّ فكرتي "نهاية التاريخ" و"صدام الحضارات" إنّما ترميان إلى تأييد الرأسمالية كنظام اقتصادي - اجتماعي ينهي التاريخ وينهي أحلام البشر في التحرّر من أشكال العبودية، القديمة والحديثة، وينهي أحلامهم في التحرّر من الاستغلال والقهر الاجتماعيين.

والهدف المباشر من تعميم هذه الأفكار، وأفكار غيرها من نوعها، هو القضاء على الفكرة التي أطلقها ماركس لتغيير العالم وحملت اسمه كمرجعية فكري وحملت اسم "الاشتراكية" كمشروع وبرنامج وكأهداف للتحقيق. وقد استند أصحاب هذه الأفكار الخاصة بتأييد الرأسمالية، كنظام للعلاقات بين البشر وبين الشعوب والأمم، إلى الفشل الذي مُني به فكر ماركس؛ وهو ما تمثّل، في نظرهم، بفشل التجربة الاشتراكية التي استندت إلى أفكار ماركس كمرجعية وإلى مشروعه كشكل سياسيّ لتحقيق تلك الأفكار. وهو خطأ فادح في التفكير وفي قراءة الأحداث وفي استخلاص الاستنتاجات منها.

أستخلص ممّا استرسلت فيه حول المعنى الذي حملته كلمة "إيديولوجيا" ارتباطاً بماركس استنتاجاتٍ ثلاثة:

١. الاستنتاج الأول هو ضرورة تحرير أفكار ماركس من حتمية الفكر السلفي الذي أضيفَ عليها من أجل إعادة صياغة أفكاره وفق ظروف صاحب العصر وتحولاته، أي في الاتجاه الأساسي الذي رمى إليه ماركس من دعوته إلى تغيير العالم، ضمن هذه الشروط وهذه التحولا وليس خارجها.

(لافتٌ للنظر في هذا الأمر أنّ عدداً من المفكرين الذين كانوا قبل انهيار التجربة الاشتراكية خصوماً لماركس ولأفكاره ولمشروعه يعودون اليوم للحديث عنه وعنه بأفوق مختلف عن

السابق، أي بأفق الإفادة من أفكاره وتجديدها وتطويرها، لكي تصبح أفكاراً معاصرة، لا إيديولوجيا مغلقة).

٢. الاستنتاج الثاني هو ضرورة البحث الجاد والمسؤول عن الطريق الذي يُخرجنا من دائرة العقائد المغلقة، بما فيها العقائد الدينية التي تُدخل المقدس الديني في الشأن السياسي، فيفتح الأبواب الموصدة أمام الأفكار الجديدة المنادية بالتغيير في الاتجاه الأفضل والأرقى إنسانياً لكي تصبح أفكار المستقبل. وهي أفكار مضامينها متعددة، وأهداف أصحابها وبرامجهم ومشاريعهم متنوعة؛ لكن المشترك والأساسي في توجُّهاتها - وهذا ما أتصوره وأتمناه - هو السعي إلى التغيير في اتجاه الأفضل والأرقى إنسانياً.

(جدير بنا في هذا المجال أن نتأمل في الأفكار الجديدة التي يقدمها باحثون ومفكرون دينيون وإسلاميون في تفسيرهم للدين. ومن بين ما يدعو إليه هؤلاء المفكرون المستتيريون الفصل بين المقدس في الدين وبين البشري فيه، وبين المقدس عموماً وبين السياسي على وجه الخصوص. فهذه الأفكار جديرة بأن تُحتضن لكي يجري الاستناد إليها في مواجهة الحركات السلفية المغامرة المجنونة في أشكال تعاملها العبثي مع الحياة بعامة ومع الآخر المختلف في الدين وفي الفكر وفي نمط الحياة بخاصة. فهذا النوع من الحركات السلفية المغامرة لا يمكن له أن يكون ذا صلة بالإسلام كدين وكقيم وكمثل أخلاقية رفيعة، بل هو تسخير للدين في اتجاه مغاير لقيمه ولمثلته الأخلاقية).

٣. الاستنتاج الثالث هو ضرورة أن نفصل في الحديث عن الإيديولوجيا بين الفكر الذي تحمله بعض الحركات من أجل التغيير وبين الإيديولوجيا بالمعنى السائد، أي بالمعنى المبتذل للكلمة، أي بالمعنى الذي يشير إلى رؤية الواقع وفق ما تدعو إليه العقيدة خلافاً لما هو عليه هذا الواقع. وبهذا المعنى، يصبح من الضروري إعادة النظر في المقولة التي سادت في الفكر الاشتراكي باسم لينين - مقولة "لا حركة ثورية من دون نظرية ثورية". وإعادة النظر هذه ترمي إلى تحرير الحركة الاشتراكية والفكر الاشتراكي من أنماط إيديولوجية مغلقة سواء في الفكر ذاته أم في الحركة التي تستند إلى هذا الفكر.

بكلامٍ آخر، فإنّ وظيفة إعادة النظر في هذه المقولة وفي مدلولاتها لا ترمي إلى التقليل من دور الفكر في صياغة البرامج السياسية الهادفة إلى التغيير، بل ترمي إلى تحرير الفكر من الطابع الإيديولوجي النمطي الثابت الذي أضفي عليه؛ كما ترمي إلى تصحيح مسار الأحزاب الشيوعية والأحزاب الأخرى التي تحمل صفة اليسار في نضالها لتغيير الواقع القائم في بلدانها، من خلال تحليله في دقة لمعرفة كما هو والانتقال به من مرحلة إلى مرحلة ومن حقبة إلى حقبة، وذلك وفق

شروط كلِّ بلدٍ منها، في الاتجاه الأفضل والأرقى والأكثر حرية وتقدماً وعدالةً اجتماعية. ويعني هذا تحديداً أنّ على الأحزاب اليوم أن تستخلص من التجربة الماضية دروسها كلّها، وأن تتفاعل مع الجديد الناشئ بواقعية، وأن تدرك بأنّها لم تعد وحدها (الشيوعية منها خصوصاً)، كما كانت تدّعي في الماضي، المالكة الحصرية للحقيقة. إذ إنّ المقولة المُشار إليها حول الثورة ونظريتها قد اتخذت في الممارسة معنًى يقطع بأنّ للثورة، هنا وهناك، أفقاً واحداً وهدفاً واحداً ونظريةً ثوريةً واحدة، تتحدّد جميعاً وتتحصر في أحزاب الطبقة العاملة (الأحزاب الشيوعية خصوصاً) التي كانت مرتبطة عضويّاً، بمستويات متفاوتة، بالمركز الأممي السابق المتمثّل بالاتحاد السوفييتي. لقد كان ذلك حينذاك ادّعاء غير مبرّر بأنّ الحقيقة موجودة في مكان واحد دون سواه - المكان الذي يحتله الحزب الشيوعي في بلده، باسم الطبقة العاملة، الممثّلة لمصالح المجتمع كلّهِ؛ وكان ذلك في جوهره نفيّاً غير مبرّر للتعدد في الأفكار والرؤى والمشاريع ونفيّاً للتعدد الذي هو أساس الحياة. وهذا الادّعاء المغاير هو الذي جعل الأحزاب الشيوعية ترتكب الأخطاء، حتى وهي تخوض نضالات بطولية، وجعلها تفقد الكثير من وزنها ودورها مع تعدّد الأوضاع في بلدانها وتعدّد الأوضاع على الصعيد العالمي، حتى قبل انهيار الاتحاد السوفييتي بزمنٍ غير قصير.

على أساس هذه الاستنتاجات الثلاثة، وانطلاقاً منها، أعود إلى ما بدأت به بحثي، وأتساءل: هل هي مصادفة أن يتزامن طرحُ الفكرة الخاصة بـ"نهاية عصر الإيديولوجيات" مع انهيار التجربة الاشتراكية ومع الحديث عن "نهاية التاريخ"؟! وأكرّر ما قلت في الجواب عن السؤال بأنّ ذلك ليس مصادفةً بتاتاً، إنّما هو للترويج لإيديولوجيا جديدة؛ وهي إيديولوجيا بمستوى العقيدة الثابتة الراسخة، ومفادها أنّ ما كان يُعتبَر، في أفكار ماركس، نهايةً لتاريخٍ سابق ودخولاً في تاريخٍ جديد بالكامل للعالم قد انهار مع انهيار التجربة الاشتراكية، وأنّ حركة التاريخ تعود ليحكمها مصيران: الرأسمالية في أشكالها المتعددة، من جهة، والأديان كتعبير عن الحضارات القائمة وعن صدامها الدائم الذي لا نهاية له، من جهة ثانية. وهكذا يكون البشر محكومين بأن يركنوا إلى قدرهم!

لكني، في المقابل، وإن كنت أوكد على هذا المعنى لنهاية الإيديولوجيا، التي هي إيديولوجيا بامتياز، أعود فأقول بأن الفكر سيظل يحكم حركات البشر ممن أجل تغيير واقعهم في اتجاه الأفضل والأرقى والأعدل. غير أنّ واقع هذا الفكر هو أنّه فكر متحرك ومتغيّر ومتجدّد؛ ولذلك لا يمكن له أن يصير عقيدة. وبهذا المعنى، تصبح قضية الجدل مع أصحاب العقائد الدينية بهدف جعل عقائدهم أكثر انفتاحاً على حقائق العصر واحدة من كبريات قضايا العصر. ذلك أنّ ما نشهده من انفلات للغرائز الدينية خارج قيم الدين إنّما يعرّض البشرية للعودة إلى الوراء ويجعل

الصراع القائم والصراع المفترض صراعاً همجياً صراعاً خارج المقاييس والمعايير كلّها: إذ هو يجمّد الناس داخل هوياتهم الراسخة - الهويات الماضوية - ويجعل عقائدهم الدينية عائقاً أمام التقدّم، بعكس ما ترمي إليه قيمُ الدين عموماً، ويُبعدهم عن الاندماج في حركة التاريخ في هذه الحقبة الجديدة المذهلة من تطور البشرية وتطور المعارف والعلوم وتطور حاجات الناس، ويباعد بينهم وبين إمكانات حقيقية يقدّمها للإنسان التقدّم الهائل لوسائل الإنتاج من أجل تأمين شروط أفضل لحياته تحرّره من الأشكال الفظّة، القديمة والحديثة، القائمة على الاستغلال والظلم والقهر والعبوديات في صيغها المختلفة.

لا، ليس صحيحاً أنّ عصر الإيديولوجيات قد انتهى بالمعنى الذي يشير إليه مُطلقاً شعاري "نهاية التاريخ" و"صدام الحضارات". فالذي يمكن أن يكون في طريقه إلى الانتهاء حقاً - ويجب أن ينتهي - هو نمط معيّن من تحويل الأفكار إلى عقائد جامدة باسم الاشتراكية والعلمانية، عقائد ينغلق أصحابها على ذواتهم وهوياتهم، فيكفون سواهم من أصحاب الأفكار الأخرى، الدينية وغير الدينية، وبالأخص تلك الأفكار التي تحمل مشاريع للتغيير.

على العكس من ذلك كلّه، نحن نعيش اليوم في عصرٍ يتحدّد فيه تحديداً صحيحاً معنى الإيديولوجيا ويتحدّد فيه تحديداً مهماً دور الفكر في النضال من أجل التغيير، وفق الشروط الموضوعية لكلّ بلدٍ ووفق الشروط الموضوعية للعصر. وإذا كنت أتوقف هنا عند السلفي الرجعي من الفكر الديني، الذي يجعل الدين عقبةً أمام التقدّم، خلافاً لما تشير إليه وتدلُّ عليه قيمه ومُثلّه الإنسانية الكبرى، فلأنني أعتبر هذا الفكر السلفي مصدر خطر حقيقي على مستقبل لبنان. ولعلّ أحد أشكال هذا الخطر وتجليّاته ما نراه في انكفاء، ولو مؤقت، لقوى دينية مستتيرة، لعبت في فترات معيّنة من تاريخنا أدواراً مهمّة في الحركة القومية والديمقراطية العربية، منذ أواسط القرن التاسع عشر وصولاً إلى نهاية القرن العشرين. ويعود انكفاء هذه القوى في أحد أسبابه إلى تراجع دور القوى الديمقراطية العلمانية المتمثلة بالأحزاب الشيوعية وبالأحزاب ذات التوجّه الاشتراكي وبالأحزاب القومية التقدمية. ففي ظل هذا التراجع والتهميش اللذين طبعوا هذه المرحلة من تاريخنا، حتى قبل انهيار الاتحاد السوفياتي بزمنٍ غير قصير، تقدمت بشكلٍ سريع القوى السلفية استناداً إلى ما اعتُبر فراغاً في الحياة السياسية العربية، وساهم في تقدمها تراجع وانهايار دور السياسة بمعناها المتصل بالفكر والثقافة، وبالبرامج الحقيقية للتغيير التي تصوغها وتحملها وتخوض المعارك حولها أحزاب ديمقراطية من شتى الأنواع. وهذا الواقع هو النتيجة المباشرة لطغيان أنظمة استبداد ارتبطت بأحزاب ذات توجه قومي وصلت إلى السلطة بالانقلاب العسكري حاملةً معها فكراً قومياً بدأ تقدماً ثم صار ماضوياً واستبدادياً في آن. إلا أنّ سيادة أنظمة الاستبداد لم تنحصر في

قمع الحريات الفردية والعامّة، ولا في تعطيل السياسة وتشويه الوعي وإلغاء دور المجتمع. بل ساهمت بدورٍ أساسي في نزع الطابع التقدمي للفكر القومي الذي حملته أحزاب وطنية هنا وهناك، سواء في مرحلة النضال من أجل الاستقلال، أم في المراحل اللاحقة من أجل الديمقراطية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ووصل الأمر ببعض الأحزاب القومية في ظل أنظمة الاستبداد إلى حد التكرّر لتاريخها التقدمي العلماني، ودخل بعضها في أشكال مختلفة في دائرة الفكر السلفي الديني، وصولاً إلى التبرير للاستبداد، باسم النضال ضد الإمبريالية، والتبرير للحركات السلفية الرجعية، بذات الاسم وتحت ذات الشعار.

لا بدّ من التجديد

لا بدّ من توفير الشروط لإنتاج حالة جديدة في بلداننا، تشمل كل جوانب الحياة فيها، لا بدّ من حركة تجدد فيها الأحزاب الشيوعية ذاتها وتخرج الفكر الاشتراكي الذي تنتمي إليه من حتمية ربطه بالماضي بإطلاق، ومن دون تعديل في الفكر ومن دون تسديد. ولا بدّ من تحرير الحركات القومية من فكرها الماضوي، ومن شعاراتها الجوفاء التي فقدت مبرراتها، وفقدت بالتحديد صلتها بالواقع. لا بدّ من بذل الجهد من قِبَل القوى الدينية المؤمنة بالتغيير وبالديمقراطية لكي تعيد قراءة أفكارها وتجاربها، وتدخل في حركة التغيير والديمقراطية المنتظر قيامها ولو بعد حين. فَمَنْ يا تُرى سيقوم بعملية التجديد هذه التي هي في مستوى الثورة بكلّ المعاني؟ تلك هي المسألة!

لكن المراهنة تظلّ على الأجيال الشابة. فهي إذ تتصدى لهذه المهمة التاريخية في بلدانها فإنّها تُسهم بذلك في صنع مستقبلها ومستقبل بلدانها في آن.